مقدمة

الدروس الخصوصية تعد أهم المشكلات التي تواجه العملية التعليمية ويطلق عليها البعض التعليم السوق الموازية أو التعليم في السوق السوداء وانتشرت بين ملايين الطلاب من الروضة وحتى الجامعة فقد كشفت دراسة أعدها مركز المعلومات في مجلس الوزراء المصري أن ما بين 61- 77 في المائة من طلاب المدارس يحصلون على دروس خصوصية، وهذه الدروس الخصوصية تكلف الأسر المصرية قرابة 15 مليار جنية سنويا .

وقالت الدراسة، التي أوردت مجلة المصور الحكومية في عددها الصادر في 30 سبتمبر 2005 أن متوسط إنفاق الأسرة على الدروس الخصوصية يعادل شهرياً (500 جنيه) في حين أن هذا الرقم يمثل الدخل الشهري كاملاً للعديد من الأسر، وأن الدروس تكثر في المرحلة الثانوية في حين تشمل 50 في المائة من الطلاب في المرحلة الابتدائية والإقبال على الدروس لم يعد معبراً عن ضعف مستوى الطالب لكن لضمان المزيد من الشرح والحصول على مجموع أفضل .

وكان طلاب مصريون فازوا بالمراكز الأولى في امتحان الشهادة الثانوية في 2005 اعترفوا أن سرّ تفوقهم يرجع إلى الدروس الخصوصية التي

تلقونها في العديد من مواد الدراسة، بعدما أصبحت هذه الدروس لا غنى عنها للطالب وللمدرسين الذين يعتمدون عليها في تحسين مصادر الدخل .

وقد ظهرت أشكال غريبة وعديدة لهذه الدروس الخصوصية وتوسعت المراكز الخاصة المخصصة لهذا الغرض ، حتى أن العديد من المدرسين الذين يصبحون كاملي العدد قبل بدء العام الدراسي بشهر أو شهرين أحياناً، إضافة إلى سعي البعض الآخر للإعلان عن نفسه كمدرس خصوصي في ملصقات يجري توزيعها في الشوارع ولصقها على محطات المواصلات العامة وكان الجدل الحاد حول استفحال هذه الظاهرة وأسبابها، وفشل وزارة التربية والتعليم في القضاء عليها، قد حدا بلجنة التعليم والبحث العلمي فى مجلس الشعب لإعداد تقرير في وقت سابق حول هذه الظاهرة وطالبت اللجنة في تقريرها بتقنين هذه الظاهرة وتنظيمها بقانون لأنها أصبحت أمرا واقعا ولا سبيل لمواجهته ولكن أعضاء مجلس الشعب رفضوا هذه الفكرة ورفضوا تقنينها عند مناقشة التقرير في المجلس وظل الوضع قائما علي ما هو عليه .

وقد يختلف كثير منا في تقييم ظاهرة الدروس الخصوصية، فالبعض منا قد يعتبرها ظاهرة سلبية لا تعبر إلا عن جشع وطمع المدرسين وسعيهم للكسب غير المشروع حيث يقصرون في أداء عملهم خلال اليوم

الدراسي لكي يجبروا أولياء أمور الطلاب على اللجوء إلى هذه الدروس، في حين أن البعض الآخر يعتبرها نتاج لطبيعة نظام التعليم في مراحل ما قبل الجامعة، وكبر حجم المنهج، مما يضطر المدرس في المدرسة إلى الإسراع في إعطاء المنهج على حساب فهم الطلاب مع عدم مراعاة اختلاف قدراتهم العقلية، الأمر الذي يوجب على الطلاب اللجوء إلى الدروس الخصوصية وقد يذهب آخرون إلى وصف ظاهرة الدروس الخصوصية المتفاقمة في السنوات الأخيرة على أنها نتاج السمة الاستهلاكية المتصاعدة والمتوالية للمجتمع، حيث ينشغل كل من الآباء والأمهات في وظائفهم اليومية سواء في البيت أو العمل لتأمين حاجات الحياة المتزايدة، مما يضطرهم في النهاية لتسليم شئون أولادهم من ناحية التعليم للمدرسين الخصوصيين الذين يحصلون مقابل تعبهم على أجر مادي، مما يسمح للآباء والأمهات بمتابعة مستويات أبنائهم العلمية دون أن يتولوا هم هذه المسؤولية0

أسامة عبد الرحمن